

كان فعل الورد والله سبحانه حرم ما شئت انفسه او سبب خارج فحرم المنقحة والمزينة  
 والمزينة والنظفة وحرم النبي صلى الله عليه وسلم ما صيد لغيره من المراضين وقال  
 انه وقت ذوقه ما صيد بجمه والفرق بينهما انما هو سفع الدم يدل على ان سبب  
 التنجيس هو خضارة الدم والنجاسة واذ سفع بوجهه حيث بان يدرك عليه  
 اسم غير الله كان الخبيثا هنامن جهة اخرى فانه الخنزير لم يكون تارة لوجود  
 الدم وتارة لفساد التذكية كذا في الجوسى والمراد بالذكاة في غير المحل والذكاة  
 في الذكاة فالعظم والغزير والظفر وغير ذلك ليس فيه دم مسفوح  
 فلا وجه لتنجيسه وهذا قول جمهور السلف قال الزهري كان حيا ربه  
 الامه يشطونه بما شاطم عظام الغنبل وقد روي من العلاج حديث مشهور  
 لكن فيه نظر ليس هو موضع فانا لا نحتاج الى الاستدلال بذلك وايضا قد ثبت  
 في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال في سبالة يهودي هلا احنتم اهابها  
 وانتم به فقالوا انما حنتم قال ما حرم من الميتة كلها وليس في صحيح البخاري  
 ذكر الدباغ ولم يذكره عامة صحاح الزهري عنه ولكنه ذكره به عينة رواه  
 مسلم في صحيحه وقطعه الامام في ذلك واشار الى غلطية عينية وذكر ان  
 الزهري وعنه كانوا يبيعون بجلود الميتة بلا دباغ لاجل هذا الحديث وجنس  
 في ذلك السقف يقضي جوار الانتفاع بالعظام وغيرها بطريق الواجب لانه اذا قيل  
 ان بعد ذلك حرم الانتفاع بالجلود حتى تدبغ او قيل انما انتصر بالدباغ لم يلزم  
 تحريم العظام ونحوها لان الجملة من الميتة فيه الدم كما في سائر اجزائها واليه  
 صلى الله عليه وسلم جعل دباغه ذكاته لان الدباغ ينشف رطوباته فدعى  
 اسباب التنجيس هو الرطوبات والعظم ليس فيه نفس سايله ومكان فيه  
 دنها فانه يجف ويبيس ويبيس حتى يتقى وتحفظ الكرم من الجمل ثم في الطهارة  
 من الجملة والعلم انما نزعوا في الدباغ هل يطهر منه ذهب ما كان في الجوز في الميتة  
 عنها انه لا يطهر ومن ذهب اي حنيفة والشايفي والجمهور انه يطهر في الميتة

الانتفاع صح

القول

ان قوله ربح الامام عند ما ذكر ذلك عنه الترمذي عنه حميد بن الحسن الترمذي يصفه  
 وصديقه به عظيم يدل على ان النبي صلى الله عليه وسلم يفهم ان يقتنع من الميتة  
 باهابها او عصب بعد ان كان اذن لغيره في ذلك لكنه هنا قد يكون قيل الدباغ  
 فيكون قد رخص فانه في حديث الزهري بيته انه قد رخص في جلود الميتة قيل  
 الدباغ فيكون قد رخصه في ذلك بل انما رخص الانتفاع بما قبل الدباغ تمام صلى الله  
 عليه وسلم عما ذاك ولهذا قال الطائفة من اهل الفضا ان اهاب اسم لما يدبغ وهذا  
 قول مع العصب والعصب لا يدبغ فصلا وانما له الميتة وانما يفتها فيه  
 قول انما مشهور ان الدليل احدهما ان ذكاه كقول اي حنيفة وعنه وهو حديث  
 الرواية عن الامام احمد والثاني انه جسد يقول الشافعي والشافعية الاخرى  
 عن احمد على هذا النزاع ان النبي صلى الله عليه وسلم في جسد الجوس فان ذباغ الجوس حرام  
 عند جمهور السلف والخلف وقد قيل ان ذلك جمع عليه به العصب او اضعوا  
 جسد الجوس بوضع بالانفة كما في هذه القولا والظاهر ان انفة الميتة  
 ولينها طاهر لان العصب ينما في بلاد العراق كلوا من جملة الجوس وكان  
 هذا طاهرا سابقا بهم وما ينقل عن بعضهم من كراهة ذاك فتيه نظر  
 فانه من نقل انما ربيته واهل العراق كانوا يعلمون هذا فان الجوس كان في بلادهم  
 ولم يكونوا يارضون بها على ذلك ان سلمان الفارسي كان نايب عمره  
 الخطابي حتى اصابه عنهم على المداين وكان يدعو الفرس الى الاسلام وقد ثبت  
 عنه انه سئل عن شيء من السموم والخبث والفر فقال الحلال ما هلكه الله في  
 كتابه والحرام ما هره الله في كتابه وما سكت عنه فهو ماعفى الله عنه وقد  
 رواه ابو داود ودمر فوعا الى النبي صلى الله عليه وسلم ومعلوم انه لم يكن السؤال  
 عنه حين المداين واهل الكتاب فان هذا امر بيته وانما كان السؤل عن جسد  
 الجوس فدل ذلك على انه سئل انما يقتل بها واذا كان ذلك روي عن النبي  
 صلى الله عليه وسلم انقطع النزاع بقول النبي صلى الله عليه وسلم وايضا فالابرة والانفة